

علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بظاهرة العود إلى الجريمة دراسة ميدانية لبعض السجناء العائدين إلى الجريمة بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بمدينة طبرق

د. عمر اكريم عبد النبي

أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع / كلية الآداب جامعة بنغازي

المستخلص:

تُعد دراسة السلوك الإجرامي بصفة عامة، وظاهرة العود إلى الجريمة بصفة خاصة، ضرورة ملحة، باعتبارها مشكلة تؤرق المجتمع، وتحد من تطوره، كما أنها معاناة لعدد كبير من الأفراد والأسر، لذا قرر الباحث وضع هذه الظاهرة موضع البحث والدراسة؛ للوقوف على أسبابها ونتائجها في منطقة حدودية، ذات طابع صحراوي وبدوي. اعتمد الباحث أسلوب الدراسة الوصفية التحليلية الميدانية، وقد تطلبت طبيعة هذه الدراسة الاستعانة بأكثر من منهج علمي في آن واحد، فقد استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي الشامل، كما استعانت بالمنهج التاريخي. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: (1) تدني المستوى التعليمي لمعظم المبحوثين، حيث لم تتجاوز نسبة حملة المؤهلات الجامعية (11.4%). (2) معظم المبحوثين من ذوي الدخول المنخفضة بنسبة تجاوزت (45.7%). (3) أبرز جرائم العود إلى الجريمة، التي تمثلت في جرائم التهريب، وجرائم تعاطي المخدرات والاتجار بها، وجرائم السرقة. وتوصي الدراسة بعدة أمور منها: (أ) ضرورة فتح فرص عمل متنوعة، ولا تتطلب شهادات علمية عالية. (ب) أهمية قيام مؤسسات الإصلاح والتأهيل بتشخيص النزلاء الوافدين إليها.

الكلمات المفتاحية

الجريمة – العود إلى الجريمة

المقدمة:

لا شك في أن دراسة السلوك الإجرامي بصفة عامة، وظاهرة العود إلى الجريمة بصفة خاصة، تُعد ضرورة ملحة، باعتبارها مشكلة تؤرق المجتمع، وتحد من تطوره، كما أنها معاناة عدد كبير من الأفراد والأسر؛ لذا كان لزاماً علينا -من منبر المعرفة المستمد من العلوم الاجتماعية- أن ندرس هذه

الظاهرة ونحللها؛ لنقف على بواعثها، ونحدد خطورتها، ونتعرف على أسبابها. من هذا المنطلق، جاءت فكرة هذه الدراسة؛ لإبراز دور بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في إحداث ظاهرة العود إلى الجريمة في مجتمع الدراسة بمدينة طبرق؛ لتضع بذلك لبنة في صرح العمل الجاد والمثمر، ومن ثم المساعدة في وضع الحلول والمقترحات المناسبة؛ للتصدي لهذه الظاهرة، ومواجهتها بأسلوب علمي. كما شجع على إقامة هذه الدراسة -أيضاً- اللقاء الذي كان مع السيد مدير الأمن بمنطقة طبرق، في أثناء فترة انتدابي للتدريس بكلية الآداب بجامعة طبرق خلال عام 2016م، الذي نوقشت خلاله العديد من القضايا المتعلقة بالسلوك الإجرامي في المنطقة؛ مثل: التهريب، والسرقة، وتعاطي المخدرات والاتجار بها، وغيرها، وتكرار مثل هذه الجرائم من قبل أشخاص معينين، رغم العقوبات المشددة ضدهم.

من هذا المنطلق، قرر الباحث وضع هذه الظاهرة موضع البحث والدراسة؛ للوقوف على أسبابها ونتائجها في منطقة حدودية، ذات طابع صحراوي وبدوي.

اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة محاور: خصصت الأول منها لعرض مشكلة الدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وفروض الدراسة، أما المحور الثاني فقد تضمن الإطار النظري المتعلق بتعريف ظاهرة العود إلى الجريمة، والفرق بين العود وغيره من الأشكال القانونية المشابهة له، وأنواع العود وعوامله، في حين احتوى المحور الثالث على الإجراءات المنهجية للدراسة، وتحليل البيانات، وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

أولاً- مشكلة الدراسة:

إذا كانت الجريمة في ذاتها تعد ظاهرة خطيرة، تهدد كيان المجتمع واستقراره، فعليه أن يبذل كل ما في وسعه؛ لوضع القواعد والتدابير الكفيلة بالحد منها، فإن تكرار ارتكاب الجريمة من الشخص ذاته يعد أمراً شديداً خطورة، فمن جهة قد يخلق هذا الفعل أفراداً جعلوا من الجريمة مهنة أو حرفة لهم، وارتضوا ذلك، أو يجعل منهم أكثر خبرة وتمرساً في عالم الرذيلة والإجرام، ومن جهة أخرى، يعد عاملاً يزعزع أمن المجتمع واستقراره، ومعمول هدم لطاقاته وقدراته.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من انتشار العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت الجريمة والانحراف بشكل عام، إلا أن ظاهرة العود إلى الجريمة لم تزل اهتمام الباحثين في علم الجريمة لسنوات طويلة. وعليه فإن الظروف التي تنتج عنها الجريمة أو العوامل المسببة لها والعودة إليها مرة أخرى، إنما هي عوامل وأسباب شائكة ومتداخلة، ومن الضروري معرفة تلك العوامل والظروف التي تؤدي إلى عودة المجرم إلى الجريمة مرة أخرى.

والسؤال المتجدد هنا لماذا لا يعود المجرمون كلهم إلى الجريمة، أو بالأحرى يقتصر العود على بعضهم فقط؟ لا بد أن ما يحمل بعض المجرمين لمعاودة الجريمة تكون بالضرورة أسباباً مجتمعة، تراكمت حتى عظمت وقوي أثرها، وقرر معها أن يعود المجرم إلى الجريمة، وأن يتحمل أوزار عقوبة عودته. وإذا نظرنا إلى أبعاد هذه الظاهرة، سيحتنا ذلك على الاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي، ومحاولة تقصي وجوده، وإحاطته بالبحث والإحصاء؛ للحد من انتشاره في المجتمع، ويحذو مجتمعنا الليبي حذو مجتمعات العالم قاطبة في تتبع مؤشرات الجريمة وتوثيقها، ولكن للأسف لا يوجد تصنيف خاص بهذه الظاهرة، أو بأعداد المجرمين العائدين في السجون الليبية، ويقتصر المتوفر منها على عرض إحصائيات الجريمة فقط، التي تصدرها الهيئة العامة للبحث الجنائي في طرابلس، فيما يعرف بالتقرير السنوي عن حالة الجريمة في ليبيا، والتي توقفت نهائياً عقب أحداث ثورة فبراير 2011م، وانطلاقاً من أن سلوك العود إلى الجريمة يتأثر بمؤثرات السلوك الإجرامي في ارتفاعه وانخفاضه - رأى الباحث أن يعرض مقارنة سريعة لكمية الجريمة على مستوى الجنايات، وهي أخطر أنواع الجرائم وفق التصنيف الليبي للجرائم خلال ثلاثة عقود متوالية (1973-2003م) حيث يظهر لنا ارتفاع ملحوظ في جرائم الجنايات بشتى أنواعها، بلغ خلال العقد الأول (73-82) (16808) جريمة، وفي العقد الثاني (83-92) ارتفع إلى (25803) جريمة، حتى وصل إلى (58969) جريمة جنائية خلال العقد الثالث (1993-2003)؛ أي ما مجموعه (101580) جريمة جنائية خلال العقود الثلاثة المشار إليها (عبدالنبي، 2007، ص306). لا شك في أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الدافعة للسلوك الإجرامي بوجه عام، هي -أيضاً- الدافعة إلى نشوء ظاهرة العود إلى الجريمة عند بعض الأفراد إذا لم تعالج وتدرس. فهل تكون الظروف الاجتماعية بما تتضمنه من أوضاع اقتصادية وأسرية وثقافية ورفاق سوء عوامل كامنة وراء

العود إلى الجريمة؟ وهل تكون بيئة الإصلاح هي التي تغري من قضى بها مدة العقوبة بالعودة إليها، كأن تكون تربة خصبة، ومحمية آمنة؛ لاكتساب السلوكيات المنحرفة، أو فشل النظام العقابي في ردع الجاني أو إصلاحه.

كل هذه التساؤلات تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عنها؛ للوقوف على العوامل والأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة.

ثانياً - أهمية الدراسة ومبرراتها العلمية:

1- قلة الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة العود إلى الجريمة بشكل متعمق على مستوى المجتمع الليبي بصفة عامة، ومجتمع الدراسة بمنطقة طبرق بشكل خاص.

2- خطورة هذا النمط من الجرائم، فالمجرم الذي يعود إلى الجريمة مرة بعد أخرى، دون أن تؤدي الوسائل العقابية والإصلاحية المختلفة إلى رده، يمثل أكثر مصادر الخطر على المجتمع.

3- الفوائد النظرية والتطبيقية لهذا النوع من الدراسات، فمن الناحية النظرية مثل هذه الدراسات يمكن أن تلقي الضوء على علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بظاهرة العود إلى الجريمة.

أما من الناحية التطبيقية، فإن النتائج المؤمل الحصول عليها من خلال هذه الدراسة، يمكن أن تمكن المسؤولين والمتخصصين في مجالي الأمن والجريمة من رصد الجريمة عملياً، ووضع الخطط الوقائية والعلاجية لها؛ وذلك لتلافي الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة بشكل عام، والعود إليها بشكل خاص.

ثالثاً - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأغراض الآتية:

1- معرفة الحالة الاجتماعية للعائدين، وأثرها في العود إلى الجريمة.

2- التعرف على المستويات التعليمية للعائدين، وأثرها في العود إلى الجريمة.

3- التعرف على الأوضاع الاقتصادية للعائدين، وأثرها في العود إلى الجريمة.

4- معرفة أثر رفقاء السوء في عود المجرمين إلى السلوك الإجرامي.

5- معرفة أسباب عودة المجرمين إلى السلوك الإجرامي.

6- الوقوف على الظروف المجتمعية المحيطة بالعائدين، وأثرها في العود إلى الجريمة.

7- معرفة طبيعة الجرائم التي يرتكبها المجرمون العائدون ونوعيتها.

8- معرفة مدى قناعة المجرم بالعودة إلى الجريمة مرة أخرى.

رابعاً - تعريف المفاهيم والمصطلحات:

العوامل الاجتماعية: المقصود إجرائياً بالعوامل الاجتماعية في هذه الدراسة هو اشتغال المفهوم على العناصر الآتية: الظروف والأوضاع الاقتصادية، الأصدقاء، ورفقاء السوء، والظروف الأسرية.

1- **الأصدقاء ورفقاء السوء:** تعد جماعة الأصدقاء إحدى الجماعات الأولية التي تؤثر في الفرد، وتشكل اتجاهات سلوكه وأنماطه، وتمارس جماعة الأصدقاء تأثيراً مباشراً على قيم الفرد ومعاييره. (العبيدي، 1991، ص12).

ومن الناحية الإجرائية يعرف مفهوم الأصدقاء والرفاق بأنهم تلك الزمرة من الأفراد التي تكون عضويتها اختيارياً، وليس لها بناء رسمي، وتقوم على المصالح المتبادلة، والصداقة في بعض الأحيان، أو تكون العلاقة بين أفرادها مباشرة، وتربطهم أهداف ومعايير مشتركة، وقد تكون متعارضة مع الأهداف التنظيمية العامة.

2- **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** يرجع الفضل في إبراز علاقة السلوك الإجرامي بالوضع الاقتصادي إلى أفكار كل من (كارل ماركس) (وإنجلز) التي ظهرت عام (1850م) على الحتمية الاقتصادية في سببية الجريمة، وتدور فكرة (ماركس) الأساسية حول التباين الاجتماعي، والفقر الناجم عن الحرمان من حق الملكية لوسائل الإنتاج، والنظام الذي يستغل الطبقات العاملة يكون سبباً في تحوّل الناس تجاه

الجريمة. أما (بيرت) فيتميّز بقوله: إنه إذا كانت غالبية المجرمين من الفقراء، فإن غالبية الفقراء ليسوا من المجرمين (رمضان، 1990، ص140).

ويقوم التعريف الإجرائي لمفهوم الظروف الاقتصادية للدراسة على خلاصة الأبحاث الدائرة حول الحالة الاقتصادية من حيث تأثيرها على ظاهرة الجريمة التي تتمثل في الآتي:

أ. إن الأحوال الاقتصادية للأفراد والجماعات في مختلف الأمكنة مع وحدة الزمان لها تأثيرها على ظاهرة الإجرام.

ب. الشعور بالحاجة ليس في ذاته سبباً للإجرام بقدر ما يرجع إلى الاستعداد الإجرامي.

ج. الإجرام ليس رهناً بضغوط ظروف اقتصادية سيئة في وقت ما بقدر استمراره على مر الوقت.

3- الجريمة: وفق التعريف القانوني، عرفها العلامة الفرنسي (جـارو فالو) بأنها: فعل يفرض لها القانون عقاباً، واصطلاح الجريمة يرمز إلى " كل فعل يقرر له النظام القانوني عقوبة جنائية" (أبوتوتة، 1994، ص24).

وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: كل فعل يجرمه المشرع بنص من نصوص قانون العقوبات، ويقرر له جزاءً جنائياً. وهكذا فإن القانون هو مصدر التجريم والعقاب، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون (الهريش، 1999، ص89).

4- مفهوم العود: وفق التعريف القانوني، العود هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائياً من أجل جريمة سابقة (السماك، 1985، ص32).

فهو يعني صدور حكم سابق على ارتكاب الجريمة الأخيرة، والعائد هو الشخص الذي حكم عليه نهائياً في جريمة، ثم عاد فارتكب جريمة ثانية وفقاً للشرط المحدد في القانون (الألفي، 1965، ص56).

ويعرف العود إجرائياً في هذه الدراسة بأن العائد هو السجين الذي سبق إيداعه في السجن؛ بسبب الحكم عليه في جريمة ارتكبتها، ولا يعتبر الجاني المحكوم عليه في جريمة عائداً ما لم يكن قد نفذت فيه فعلاً العقوبة الصادرة ضده.

خامساً - الدراسات السابقة:

قبل الخوض في هذا الجانب من الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن دراسة عودة المجرمين للجريمة لا تزال تشكل موضوعاً هامشياً في مجال دراسة الجريمة، ويشار إليها بعبارات سريعة وهشة بدلاً من أن يتخذ منه موضوعاً للبحث والدراسة، ومن ثم فمازال هذا الموضوع من الموضوعات التي في حاجة إلى مزيد من الدراسات؛ نظراً لتزايد حجم هذه المشكلة. هذا ويمكننا القول -أيضاً-: إنَّ معظم الدراسات التي أجريت في مجال العودة إلى الجريمة ترتبط بمنظومة المجرمين المحترفين فقط، ولم تتطرق الدراسات إلى مجال العودة بالنسبة للمجرمين العاديين، ومن ثم تتضح لنا ندرة الدراسات العربية في مجال العود لدى المجرمين العاديين بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص، إضافة إلى قدم العهد لهذه الدراسات، فمن النادر أن تجد دراسة حديثة في هذا المجال في المكتبات العربية أو شبكة المعلومات (الإنترنت).

من بين الدراسات المحلية في هذا المجال، دراسة (مصطفى كارة) عام (1408هـ) عن ظاهرة العود في السجون الليبية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (903) سجيناً، وانتهى في دراسته إلى النتائج الآتية:

1- عدم صحة الفرضية القائلة بأنه كلما لجأ الفرد إلى الجريمة والانحراف عند سن مبكرة، زادت احتمالات ارتكابها من ناحية، ومزاولة ما هو أخطر منها من ناحية أخرى خلال مراحل العمر اللاحقة.

2- يزداد مستوى العود بين الذكور أكثر منه بين الإناث.

3- ترتفع نسبة العود عكسياً مع التعليم بصورة عامة (كارة، 1408هـ).

كما تناول هذه الظاهرة -أيضاً- (صالح معمر الدبيب) في دراسة له بعنوان: العوامل الاجتماعية الكامنة وراء العود إلى الجريمة؛ دراسة ميدانية لمجموعة من المجرمين بمدينة بنغازي عام (2001م) بهدف التعرف على طبيعة الأحياء السكنية للمجرمين، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ورفاق السوء، وأثر ذلك في عودتهم إلى الجريمة. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج

عن أهم عوامل العود إلى الجريمة، تمحورت جميعها حول التصدع الأسري، والحي الفاسد، والمستوى الاقتصادي والتعليمي المتدني، ورفاق السوء أو القدوة السيئة (الدبيب، 2001).

أما عن الدراسات العربية التي تناولت ظاهرت العود إلى الجريمة فهي -أيضاً- محدودة، مقارنة بغيرها من الدراسات التي تناولت السلوك الإجرامي بوجه عام.

من هذه الدراسات، الدراسة التي قامت بها (ناهد صالح) بعنوان: ظاهرة العود إلى الإجرام عند المرأة في مصر (1975م) بهدف الكشف عن صور العود إلى الجريمة عند المرأة، وبيان مدى انتشارها وحدتها، إلى جانب الكشف عن بعض العوامل الاجتماعية المؤدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عودة المرأة إلى الإجرام، وسبب عودة بعضهن إلى الإجرام من دون الأخريات. وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، لعل أبرزها:

- 1- يتخذ العود إلى الجريمة عند المرأة -غالباً- نمط التكسب من الجريمة، فقد بلغت نسبة العائدات اللاتي ارتكبن أول جريمة بغرض الكسب المادي منها (82.6%).
- 2- المرأة العائدة للإجرام عاشت في ظروف اجتماعية سيئة إبان نشأتها وقبل ارتكابها أول جريمة أديننت فيها.
- 3- المرأة العائدة إلى الجريمة تخالط جماعات إجرامية وأفراداً مجرمين بنسبة بلغت (65.5%).
- 4- إيداع المرأة العائدة إلى الإجرام بالسجن أسهم في بعض حالات العود إلى الجريمة، حيث إن نسبة النساء العائدات، واللاتي كن قبل إيداعهن السجن أول مرة قد اتخذن الجريمة أسلوباً؛ لكسب معاشهن قد بلغت (75%)، أما فيما يخص النساء اللاتي يعملن قبل ارتكاب أول جريمة فقد كانت نسبتهن (31.9%) وهي نسبة ضعيفة (صالح، 1975. ص ص 215-236).

كما قدم (أحمد المجذوب) دراسة تحليلية إحصائية بعنوان: المجرمون العائدون (1972) تناول فيها جميع الأفراد (المحكوم عليهم بأحكام سالبة للحرية في السجون المصرية كافة خلال مدة ثلاثة أشهر، ابتداءً من أول مارس (1972م) حتى نهاية مايو (1972م)، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد نسبة العود بين السجون المصرية، والتعرف على سمات العائدين وخصائصهم وموازنتها مع غير العائدين،

والتعرف على الأنماط الإجرامية الشائعة بين العائدين. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1. نسبة العائدين إلى الجريمة لأول مرة بلغت (27.5%) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالإحصاءات العالمية.
2. توزيع العائدين حسب السن، فكانت الأعلى فئة (23-24 سنة) بنسبة (23.8%).
3. علاقة السن بالنوع، العود بنسبة أكبر لدى الذكور في سن ما بين (23-27) سنة، حيث بلغت نسبتهم (20.2%).
4. توزيع العائدين بحسب الحالة الاجتماعية، بلغت نسبة غير المتزوجين العائدين (49.4%).
5. توزيع العائدين بحسب الحالة التعليمية، تبين أن (83%) من العائدين هم من الأميين (المجذوب، 1972، ص ص 281-310).

ومن الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة -أيضاً- دراسة (هادي صالح محمد) بعنوان: عوامل العود إلى الجريمة (1985م) في دائرة إصلاح الكبار في سجن أبي غريب بالعراق، بهدف البحث عن العوامل المؤدية لظاهرة العود إلى الجريمة، وقد شملت الدراسة جميع النزلاء العائدين بالسجن البالغ عددهم (100) سجين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل أبرزها:

1. تبين أن (92%) من العائدين كانوا يقيمون في مناطق حضرية.
2. تبين أن (73%) من العائدين يقعون في الفئات العمرية (18-41).
3. تبين أن (90%) من العائدين كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية فما دون.
4. تبين أن أعلى نسبة للعود تظهر بين صفوف غير المتزوجين (49%).
5. تبين أن أعلى نسبة للعود تظهر بين أصحاب المهن العمالية (74%).
6. تبين أن (64%) من العائدين كان لهم أقارب مجرمون، وأن (66%) منهم كان لهم أصدقاء مجرمون (محمد، 1985).

كما قدم (فاروق السيد عبد السلام) دراسة بعنوان: العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي عام (1409هـ)، وقد أجريت هذه الدراسة في ثلاث دول عربية (الصومال - الأردن - السعودية) وكان حجم العينة (297) سجيناً، وإن كانت الدراسة تركز على الجانب النفسي أكثر من الجانب الاجتماعي، إلا أن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

1. انخفاض المستوى التعليمي للمجرمين العائدين، حيث إن (67%) منهم لم يتجاوز المرحلة الابتدائية و (40%) تركوا المدارس دون إكمال الدراسة.
2. إن نسبة (15.5%) من العائدين لديهم أقارب سبق لهم ارتكاب جرائم.
3. أظهرت الدراسة أن المجرمين العائدين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا، التي تعاني من عدم الرخاء أو الوفرة الاقتصادية، وشيوع الأمية، وسوء العلاقات الأسرية وغيرها.
4. اتضح ارتباط العود إلى الجريمة بطول مدة العقوبة. أي كلما زادت مدة العقوبة زادت احتمالية العود إلى الجريمة (عبدالسلام، 1409هـ).

وفي السياق نفسه، قدم (سعيد الشهري) دراسة بعنوان: عوامل العود إلى الجريمة في سجون الرياض عام (1412هـ) شملت (115) نزيراً عائداً، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة حجم ظاهرة العود إلى الجريمة، فضلاً عن تحديد دور الأحكام الشرعية في الحد من جرائم العود، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. جرائم العود تكثر في البيئات الحضرية أكثر منها في البيئات القروية أو البدوية.
2. توجد علاقة قوية بين العود وتدني المستوى التعليمي للعائد.
3. يوافق غالبية أفراد العينة على أن السجناء أول مرة يتعلمون من أصحاب السوابق أساليب وأفكاراً جديدة عن الجريمة؛ بسبب الاختلاط داخل السجن (الشهري، 1412هـ).

سادساً - متغيرات الدراسة:

تتعلق الدراسة الحالية من افتراض أساسي مؤداه: أن هناك علاقة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، علاقة تأثر وتأثير بين مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظاهرة العود إلى

الجريمة. هذا ولا يمكننا القول إنّ شكل هذه العلاقة يأخذ طابع سبب ونتيجة، وإنما هي علاقة متداخلة تفترض الدراسة أن لها علاقة بدفع العائد إلى العود إلى الجريمة؛ لما تلعبه من دور مؤثر في حياة العائد. وتنقسم هذه المتغيرات إلى:

المتغيرات المستقلة: ومن أهمها:

- 1- المستوى التعليمي.
- 2- الحالة الاجتماعية.
- 3- العمر.
- 4- المهنة.
- 5- الدخل والظروف الاقتصادية.
- 6- الرفقاء والأصدقاء.
- 7- تكرار العود.

أما المتغير التابع: فيشمل العود إلى الجريمة.

سابعاً - فروض الدراسة:

بناء على ما تقدم، صيغت الفروض الآتية:

1. توجد علاقة بين العود إلى الجريمة والمستوى التعليمي للعائدين.
2. توجد علاقة بين العود إلى الجريمة والحالة الاجتماعية للعائدين.
3. توجد علاقة بين العود إلى الجريمة ووجود مظاهر إجرامية بأحياء العائدين.
4. توجد علاقة بين العود إلى الجريمة والحالة الاقتصادية للعائدين.
5. توجد علاقة بين العود إلى الجريمة ومعدل العمر لدى العائدين.
6. توجد علاقة بين العود إلى الجريمة ووجود أصدقاء للعائدين لهم سوابق إجرامية.

الإطار النظري : العود إلى الجريمة

أولاً- مفهوم العود:

توجد تعريفات عديدة لمفهوم العود إلى الجريمة، سواء في علم القانون أو الجريمة أو علم العقاب، حيث يرى علماء القانون والجريمة أن العود هو ارتكاب المجرم لجريمة جديدة، سواء أكانت الجريمة السابقة ذاتها أم جريمة أخرى، فالعود وفق مفهوم علم الإجرام هو خروج متكرر على المعايير والقيم السائدة في المجتمع. وينظر علم الإجرام إلى العود بأنه صورة صادقة، تمثل صاحبها وما تنطوي عليه نفسيته من إجرام، سواء أكان ذلك وفق نظام محدد من القوانين التي تحدد الأفعال وتجرمها، أم وفق النظام العقابي الذي يطبق بذلك، وتحدده التشريعات الوضعية. كما يشير العديد من القانونيين إلى أن العود إلى الجريمة يختلف من الناحية القانونية عن تعدد الجرائم، ويضيفون إلى أن العود وتعدد الجرائم يتشابهان في طبيعتهما من ناحية أنهما يمثلان معاً حالة المجرم المعتاد على الجريمة (صالح، 1969، ص ص 207-225). كما يمكن تعريف العود بأنها حالة يعود بسببها الفرد إلى الإجرام مرتين. بمعنى أن الفرد يرتكب جريمة ما، ثم يعاقب عليها، ثم يعود مرة أخرى عمداً؛ ليرتكب جريمة أخرى.

الفرق بين العود وغيره من الأشكال القانونية المشابهة له:

1- **العود المتكرر:** ويقصد به حالة الشخص الذي تعددت أحكام الإدانة الصادرة ضده؛ من أجل نوع معين من الجرائم، ثم ارتكب جريمة ثانية تنتمي إلى النوع ذاته.

وقد حصر المشرع نطاق العود المتكرر في مجموعتين من الجرائم: الأولى هي جرائم الاعتداء على الأموال، والثانية هي بعض جرائم الاعتداء على المال التي يدفع الانتقام إلى ارتكابها (حسني، 1977، ص ص 895-897).

2- **الاعتداء على الإجرام:** وهو حالة من توافرت إزاءه شروط العود المتكرر، وثبت بالإضافة إلى ذلك خطورته الإجرامية، أي احتمال إقدامه على ارتكاب جريمة تالية، وهنا يجوز للقاضي بدلاً من توقيع

عقوبة العود المتكرر الأمر بإيداع المجرم الذي اعتاد الإجرام إحدى مؤسسات العمل. وإذا تبين للقاضي أن المتهم قد تفرغ للإجرام فعليه أن يقرر اعتباره محترفاً اعتاد الإجرام، إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

- أ. أن يسبق الحكم عليه في جنايتين أو جنحتين متعمداً، أو في جناية وجنحة متعمداً، ولا يشترط أن تكون هذه الأحكام قد نفذت، ولكن يتعين أن تكون قد أصبحت نهائية وقت ارتكاب الجريمة.
- ب. أن يرتكب الجاني جريمة جديدة، بشرط أن تكون جناية أو جنحة متعمداً، ولم يتطلب المشرع أن تكون هذه الجريمة مماثلة للجرائم السابقة، واكتفى بأن تكون جميع الجرائم متعمدة.
- ج. أن يتبين للقاضي من طبيعة الجريمة المرتكبة وخطورتها، والزمان الذي ارتكبت فيه، وسلوك الجاني، ودوافع ارتكاب الجريمة، وخلق المجرم وظروفه الشخصية والعائلية والاجتماعية - أنه قد اعتاد على الإجرام (أبوعامر، 1986، ص ص 593-594).

3- **احتراف الإجرام:** تنص المادة (147) من قانون العقوبات الليبي على أنه من توافرت فيه الشروط المقررة لاعتباره مجرماً معتاداً (الشروط المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه) وحكم عليه لجريمة أخرى يُعد مجرماً محترفاً عندما يبدو للقاضي من طبيعة الجرائم ونوعيتها، وسيرته والظروف الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (28) أنه يعتمد عادة في معيشته ولو جزئياً على ما يجنيه من الإجرام، ويشترط لاعتبار المجرم محترف الإجرام أن تتوافر فيه الشروط المقررة؛ لاعتباره مجرماً معتاداً، ثم يرتكب بعد ذلك جناية أو جنحة، وأن يتبين للمحكمة من طبيعة الجرائم المرتكبة، وسلوك الجاني، ونوع حياته وظروفه الأسرية، ودوافع ارتكاب الجريمة أنه يتعيش عادة أو جزئياً من متحصلات جرائمه، ولا يكفي لإثبات احتراف الإجرام أن يكون الهدف من الجرائم المرتكبة هو الحصول على كسب أو مغنم، بل يجب أن تدل هذه الجرائم على أن الجاني قد اتخذ من ارتكابها وسيلة للتعيش، حتى ولو كانت لديه وسيلة أخرى.

4- **الانحراف في الإجرام:** لم يشترط قانون العقوبات في المادة (148) في الميل أو الانحراف الإجرامي توافر شروط العود أو الاعتقاد أو احتراف الإجرام، باعتباره يعد مظهراً للعود الكامن أو المستتر؛ لأن المجرم المنحرف لو ترك وشأنه لتكرر منه ارتكاب الجرائم، كما أنه يعد أحد تطبيقات فكرة الخطورة

الإجرامية، ويقصر القانون الليبي في مجال الانحراف في الإجراء على الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص نظراً لخطورة هذه الجرائم، ويشترط لاعتبار الجاني مجرماً منحرفاً أن يكون قد ارتكب جنائية ضد حياة فرد أو سلامته، يعاقب عليها بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، وأن يكون قد ارتكبها لدافع تافه، أو لسبب دنيء، أو ارتكبها بغلظة ووحشية (الألفي، 1969. ص ص 544-548).

ثانياً- أنواع العود إلى الجريمة:

1- **العود البسيط:** تتوافر شروطه إذا صدر ضد المتهم حكم باتٌ بعقوبة واحدة قبل أن يرتكب جريمته الأخيرة، والعود البسيط يعتبر نواة للعود المتكرر، والاعتیاد على الإجرام، وأهم أسباب العود البسيط بجانب الأسباب العامة للإجرام، هي سوء نظام السجون، وما تنتجه من اختلاف سيء بين نزلائها، ثم العقوبات التي يصادفها المفرج عنه حينما يحاول استرداد مكان شريف في المجتمع، مما يجعله يرتد إلى الجريمة (حسني، 1977، ص ص 832 - 856).

2- **العود المتكرر:** وهو درجة من العود أشد جسامة من العود البسيط؛ لأنه لا يتوافر إلا بالنسبة لشخص يُعد عائداً عوداً بسيطاً، وأنه فضلاً عن ذلك له ميل إجرامي نحو جرائم من نوع معين. وقد قسم المُشرِّع هذه الجرائم إلى طائفتين: الطائفة الأولى؛ وتشمل: السرقة، النصب، خيانة الأمانة، التزوير، إخفاء الأشياء المسروقة أو الشروع المعاقب عليه فيها. وتشمل الطائفة الثانية: جرائم إتلاف المزروعات وقتل الحيوانات (مصطفى، 1983. ص ص 588-591).

ثالثاً: صور العود إلى الجريمة:

لا يتطلب العود مجرد توافر حكم سابق، بل يتطلب من الجاني السقوط من جديد في هاوية الجريمة بصورة من الصور التي أرادها التشريع شرطاً لتشديد العقاب، وهي قد تستمد من نوع الجريمة الجديدة، أو من تاريخ وقوعها، أو من عدد الأحكام السابقة.

فينقسم العود البسيط من حيث المدة التي يجب أن تنقضي بين الجريمة السابقة والجريمة الجديدة إلى: عود عام، وعود خاص، ويتوافر العود العام إذا لم يشترط القانون بين الجريمة الجديدة والسابقة نوعاً من التماثل أو التشابه، أما الخاص فإنه اشترط التماثل.

1. **العود العام المؤبد:** العود المؤبد هو الذي لا يشترط فيه القانون أن تقع الجريمة في مدة زمنية معينة، ويتجسد في حالة من حكم عليه بعقوبة جنائية، وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة، وكل ما يشترط هنا أن يكون المحكوم عليه قد صدر ضده حكم بعقوبة جنائية.
2. **العود العام المؤقت:** من حكم عليه بالحبس لمدة سنة أو أكثر، وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة، أو سقوطها بانقضاء المدة.
3. **العود الخاص المؤقت:** من حكم عليه لجنائية أو جنحة بالحبس مدة تقل عن سنة واحدة، وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الحكم المذكور.
4. **الاعتیاد على الإجرام:** ويتوافر في حالتين:
 - أ. إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية، كلتاهما لمدة سنة على الأقل.
 - ب. أن تكون الجريمة الجديدة التي ارتكبها المتهم -وعُدَّ فيها عائداً- جنحةً، أو سرقةً، أو إخفاءً أشياء مسروقةً، أو نصباً، أو خيانة أمانةً، أو تزويراً، أو مشروعاً معاقباً عليه في أحد هذه الجرائم التي يجب أن تكون جنحة (سرور، 1981. ص ص 791-798).

رابعاً- العوامل المؤدية لظاهرة العود إلى الجريمة:

- 1- **العوامل الفردية:** تنقسم العوامل الفردية إلى عوامل بيولوجية وأخرى نفسية، ومن العوامل البيولوجية المؤدية للعود إلى الجريمة الاضطرابات العضوية في المخ (الصرع)، والعاهات الجسدية، حيث تعد هي الأخرى من بين العوامل المؤدية إلى العود. فالعائدون من ذوي العاهات قد ينتابهم اعتقاد بعدم الأهمية، وشعور بالنقص؛ مما قد يُمارَس عليهم ضغطٌ نفسيٌّ يدفعهم في بعض الأحيان إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

أما العوامل النفسية المؤدية للعود فترجع إلى اضطراب نفسية العائد، وعدم الاستقرار العاطفي، والصراع النفسي، والأنانية، فضلاً عن الخواص النفسية المضطربة التي تثير انحراف الفرد عن السلوك السوي، والانخراط في السلوك المضاد للمجتمع، وعدم النضج الأخلاقي، وضعف القدرة على الاستفادة من التجارب السابقة، وعدم القدرة على ضبط النفس. ومع هذا تبقى ظاهرة العود أشد تعقيداً من أن تفسر بمجرد اكتساب عادات معينة (عيسوي، 1997. ص ص 83-93).

2- العوامل الاجتماعية: لاشك في أن الظروف الاجتماعية التي تسهم في خلق السلوك الإجرامي بشكل عام، تسهم -أيضاً- في نشوء ظاهرة العود إلى الجريمة. ومن العوامل الاجتماعية المفسرة لظاهرة العود إلى الجريمة: نشأة الفرد في بيئة تشيع فيها المظاهر الإجرامية، وهي ما اصطلح على تسميتها بالأحياء الفاسدة، التي ترتفع فيها نسبة الجريمة، أو ربما نشؤوا في أسر منحرفة منحلة تشربوا منها أصول الجريمة، وهذا يدفعنا للإشارة إلى ربط ظاهرة العود -ولو نسبياً- بظاهرة جنوح الأحداث وتشردهم، فالانخراط المبكر في سبيل الإجرام، ثم تكرار سقوطه في عامل الإجرام قبل البلوغ يجعل من اليسير -عند توفر ظروف معينة- على الفرد حتى بعد بلوغه أن يعاود باستمرار سلوكه الإجرامي، خاصة إذا لم يلق رعاية واهتماماً ومتابعة بعد ارتكاب جريمته الأولى.

كما تمارس جماعة الأصدقاء دوراً بارزاً في مجال العود إلى الجريمة، فضلاً عما تؤديه عقوبة السجن من إبعاد للسجين عن مجتمعه مادياً ومعنوياً (درويش، 1988 . ص 16).

4- الوسائل الآلية في الإصلاح: قد تحولت السجون من أماكن مخصصة للعقاب والألم إلى مؤسسات لغرض علاج المجرم وإصلاحه، وأضحى للعقوبة وظيفة اجتماعية بجانب عقوبة الردع والتأديب، وهي إعادة تأهيل الجاني؛ ليكون مواطناً صالحاً لنفسه ومجتمعه؛ لمساعدته على اكتساب مهارات تعليمية ومهنية تؤهله ليستطيع معه تحقيق الاندماج والتكيف في مجتمعه بعد خروجه من السجن، ولا يتأتى هذا إلا بأن تكون السجون أماكن مهيأة للإصلاح، يعتنى فيها بالسجين من جميع النواحي، وفق استراتيجية تتضمن تصنيف النزلاء وفق معايير معينة، تمنع اختلاط النزلاء، بحيث لا تتحول السجون إلى أماكن يتعلم فيها النزلاء فنون الجريمة وأساليب

الانحراف، وملجأ للمجرمين، وسبيل لتدعيم الاتجاهات المنحرفة بدلاً من القضاء عليها (جعفر، 1998. ص49).

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً- نوع الدراسة والمنهج العلمي المستخدم:

يتوقف تحديد نوع الدراسة على طبيعة موضوعها من ناحية، وعلى أهدافها من ناحية ثانية، وعلى وفرة المعلومات بموضوعها من ناحية ثالثة، ووفقاً للاعتبارات السابقة، اعتمد الباحث أسلوب الدراسة الوصفية التحليلية الميدانية، أما من حيث المنهج المستخدم في الدراسة، فقد حتمت طبيعة هذه الدراسة ومتطلباتها العلمية الاستعانة بأكثر من منهج علمي في آن واحد، فقد استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي الشامل، الذي يتناسب مع طبيعة الظاهرة المدروسة، كما استعانت بالمنهج التاريخي؛ للوقوف على الظروف والأحداث التاريخية التي أثرت في تطور الظاهرة، ويُعد المنهج الإحصائي ثالث هذه المناهج التي استعان بها الباحث في تحقيق الأغراض العلمية والمنهجية لهذه الدراسة، حيث يساعد هذا المنهج في تحديد الصورة الكمية والوصفية للحركة الإجرامية، بما فيها ظاهرة العود إلى الجريمة في أوقات منتظمة.

ثانياً- مجالات الدراسة:

- أ. **المجال المكاني:** ويشمل مؤسسة الإصلاح والتأهيل بمدينة طبرق.
- ب. **المجال الزمني:** وقد شمل الفترة من 2016/11/23م إلى 2016/12/4م، وهي الفترة التي استغرقتها مهمة جمع البيانات الميدانية.
- ج. **المجال البشري:** وقد شمل كل النزلاء الليبيين العائدين إلى السلوك الإجرامي بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بطبرق، البالغ عددهم (35) نزلياً عائداً في وقت إجراء الدراسة، ولم يتضمن هذا المجال بقية النزلاء غير العائدين والموقوفين على ذمة التحقيق في قضايا مختلفة، البالغ عددهم (72) نزلياً، حيث شكلت نسبة العائدين حوالي (33%) من المجموع الكلي للنزلاء.

ثالثاً – أداة جمع البيانات:

قد استعان الباحث بأداة المقابلة الشخصية كأداة رئيسية لجمع البيانات؛ نظراً لتناسبها مع طبيعة مجتمع الدراسة، الذي يتضمن بعض الأفراد الأميين ومحدودي التعليم.

رابعاً – العينة وأسلوب اختيارها:

1. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع النزلاء بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بمدينة طبرق، البالغ عددهم (107) نزيل، منهم عدد (35) نزيلاً من العائدين إلى السلوك الإجرامي، وهم المستهدفون بالدراسة، يشكلون عينة بلغت حوالي (33%) من المجموع الكلي وقت إجراء الدراسة.
2. **وحدة تحليل البيانات:** وحدة التحليل في هذه الدراسة هو الفرد ذكراً كان أم أنثى، المحكوم عليه في قضية أو أكثر من قضايا العود إلى الجريمة.
3. **إطار العينة:** وقد تضمن قائمة بأسماء جميع النزلاء الذكور والإناث المحكوم عليهم في قضايا مختلفة، ثم أعدت قائمة فرعية أخرى بأسماء النزلاء المستهدفين بالدراسة العائدين إلى الجريمة، وعددهم (35) نزيلاً ونزيلةً، منهم (32) نزيلاً من الذكور، و(3) نزيلات من الإناث.

– تحليل البيانات:

فيما يلي تحليلاً للبيانات التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي وفقاً لمتغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	32	91.4%
أنثى	3	8.6%
المجموع	35	100%

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (1) يتبين لنا أن فئة الذكور شكلت أعلى نسبة بلغت (91.4%) من المجموع الكلي للمجرمين العائدين إلى الجريمة، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث (8.6%) من المجموع الكلي؛ وذلك لصغر حجم فئة الإناث في مجتمع الدراسة المترتب في الأصل على العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمعات التقليدية، والمحافظة التي تنتشر على جرائم المرأة، ولا يكشف إلا القليل عنها في الإحصاءات الجنائية الرسمية.

جدول رقم (2) يوضح متغير العمر

النسبة	التكرار	الفئات العمرية
22.9%	8	25-19
37.1%	13	32-26
28.6%	10	39-33
11.4%	4	40 سنة فما فوق
100%	35	المجموع

تعكس معطيات الجدول رقم (2) بوضوح أن أغلب المبحوثين من متوسطي الأعمار، الذين تتراوح أعمارهم ما بين (26 إلى 39) سنة، وقد شكلت هذه الفئة ما نسبته (65.7%) من المجموع الكلي للمبحوثين، في حين شكلت نسبة صغار السن (22.9%)، أما كبار السن فلم تتجاوز نسبته (11.4%) من المجموع الكلي للعائدين إلى الجريمة.

جدول رقم (3) يوضح الحالة الزوجية

النسبة	التكرار	الحالة الزوجية
51.4%	18	متزوج
00	-	أعزب
42.9%	15	مطلق
5.7%	2	أرمل
100%	35	المجموع

في هذا الجدول شكل المتزوجون أعلى نسبة، حيث بلغت نسبتهم (51.4%) أي ما يجاوز نصف عدد المبحوثين، وهي نتيجة منطقية باعتبار أن أغلب المبحوثين من متوسطي الأعمار، ومن اللافت للنظر في هذا الجدول ارتفاع معدل المطلقين، فقد سجل هذا المعدل ما نسبته (42.9%) من المجموع الكلي للمبحوثين؛ ومرجع ذلك أن هذه الفئة القابعة في السجن حالياً وتكرّر عودهم إلى السلوك الإجرامي ربما شكل مشاكل أسرية وعائلية ساهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع معدل الطلاق لدى هذه الفئة، أما فئة الأرامل فلم تتجاوز (5.7%) من المجموع الكلي، في حين لم يكن للعزاب أي ظهور في هذه النسب.

جدول رقم (4) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
14.3%	5	أُمّي
22.9%	8	ابتدائي
20.0%	7	إعدادي
31.4%	11	ثانوي
11.4%	4	جامعي
100%	35	المجموع

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (4) تبين لنا بوضوح تدني المستوى التعليمي لمعظم المبحوثين بشكل عام، فقد شكل المبحوثون ذوو التعليم الثانوي المتوسط بعد مرحلة التعليم الأساسي أعلى نسبة بلغت (31.4%) من المجموع الكلي للمبحوثين، كما شكل أصحاب التعليم الابتدائي والإعدادي ما نسبته (22.9%) و(20%) على التوالي، أما الأميون فقد تجاوزت نسبتهم (14.3%)، في حين لم تتجاوز نسبة حملة المؤهلات الجامعية (11.4%) من المجموع الكلي للمبحوثين. وتتفق هذه المعطيات إلى حد بعيد مع ما جاء من نتائج في دراسة (مصطفى كارة) الموسومة بـ: السجن كمؤسسة اجتماعية؛ دراسة عن ظاهرة العود التي بينت ارتفاع نسبة العود عكسياً مع التعليم بصورة عامة.

جدول رقم (5) الدخل الشهري لأسرة المبحوث

النسبة	التكرار	فئات الدخل
31.4%	11	أقل من 450 دينار
14.3%	5	450-549
40%	14	550-649
2.9%	1	650-749
11.4%	4	750 دينار فما فوق
100%	35	المجموع

يتضح من الجدول (5) أن معظم المبحوثين هم من ذوي الدخل المنخفضة، التي تتراوح دخولهم الشهرية ما بين (450) و (550) دينار، حيث بلغت نسبتهم (45.7%)، وتضم هذه الفئة عادة أرباب الأسر الذين يتلقون مساعدات ضمانية لفئات كبار السن والعجزة والأرامل والمتقاعدين وصغار الموظفين. أما أصحاب الدخل المتوسطة فقد بلغت نسبتهم (40%) من المجموع الكلي، في حين لم تتجاوز نسبة الدخل المرتفعة (14.3%) من المجموع الكلي.

جدول رقم (6) يوضح نوعية الجرائم التي ارتكبتها المجرم وكررها

النسبة	التكرار	نوعية الجرائم
22.9%	8	تعاطي المخدرات
17.1%	6	السرقه
5.7%	2	هتك العرض
25.7%	9	التهريب
8.6%	3	النصب والاحتيال
11.4%	4	إيذاء الآخرين
8.6%	3	التسول
100%	35	المجموع

تعكس معطيات الجدول رقم (6) بوضوح أبرز جرائم العود إلى الجريمة لدى المبحوثين، يأتي على رأس هذه الجرائم جرائم التهريب، التي شكلت أعلى نسبة بلغت (25.7%) من المجموع الكلي، تليها جرائم تعاطي المخدرات والاتجار بها، وقد سجلت (22.9%) من المجموع الكلي، مثل هذه الجرائم تنتشر بشكل واسع في مناطق الحدود والمنافذ الدولية؛ نتيجة لضعف السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية وأجهزة مكافحة المخدرات والتهريب، كما ارتفع معدل جرائم السرقة ليصل إلى (17.1%) من المجموع الكلي، في حين شكلت جرائم إيذاء الآخرين والنصب والاحتيال والتسول وهتك العرض ما نسبته (11.4%) و (8.6%) و (5.7%) على التوالي.

جدول رقم (7) يوضح عوامل ارتكاب جرائم العود وأسبابها

النسبة	التكرار	العوامل والأسباب
40%	14	انخفاض الدخل
22.8%	8	المشاكل الأسرية والطلاق
17.1%	6	أصدقاء السوء
8.6%	3	طبيعة الحي والجيرة
2.9%	1	غياب القدوة
8.6%	3	وفرة المال وضعف الرقابة
100%	35	المجموع

تبرز معطيات الجدول (7) بوضوح أثر العامل الاقتصادي في اتجاه العديد من المجرمين نحو العود إلى السلوك الإجرامي، فقد شكل انخفاض الدخل وتدني مستوى المعيشة ما نسبته (40%) في عودة هؤلاء إلى الجريمة، كما شكلت المشاكل الأسرية والطلاق ما نسبته (22.8%) في أسباب العود إلى الجريمة، كما ساهمت متغيرات طبيعة الحي والجيرة وأصدقاء السوء ووفرة المال لدى البعض في عودتهم إلى السلوك الإجرامي، حيث شكلت هذه المتغيرات ما نسبته (8.6%) و (17.1%) و (8.6%) على التوالي.

جدول رقم (8) يوضح عدد مرات العود إلى الجريمة

عدد مرات العود	التكرار	النسبة
مرة واحدة	21	60%
مرتان	10	28.6%
ثلاث مرات فأكثر	4	11.4%
المجموع	35	100%

طالما أن أسباب العود إلى الجريمة قائمة ومستمرة كما لاحظنا في الجداول (4) و(5) و(7) المتعلقة بتدني المستوى التعليمي، وانخفاض الدخل الشهري لأسر أغلب المبحوثين، فمن المتوقع أن تستمر ظاهرة العود إلى الجريمة في مجتمع الدراسة، وهذا ما تبين من خلال معطيات الجدول (8)، فقد عاد (60%) من المبحوثين إلى الجريمة مرة واحدة، وما يعادل (40%) من المجموع الكلي للمبحوثين أجابوا بأن عودتهم إلى الجريمة تكررت مرتين أو ثلاث مرات فأكثر.

جدول رقم (9) يوضح الظروف المجتمعية المؤثرة في ظاهرة العود إلى الجريمة

الظروف المجتمعية المؤثرة في ظاهرة العود	التكرار	النسبة
نظرة المجتمع للمجرم العائد	7	20%
الشعور بالحرمان وعدم المساواة	16	45.7%
سهولة ارتكاب الجريمة وضعف القانون	12	34.3%
المجموع	35	100%

باستعراض معطيات الجدول (9)، أقر ما نسبته (20%) من المبحوثين أن نظرة المجتمع إليهم ووصمهم بالعار كانت سبباً في عودتهم إلى السلوك الإجرامي، بينما أكد ما نسبته (45.7%) من المبحوثين أن الشعور بالحرمان وعدم المساواة كانت سبباً في عودتهم إلى السلوك الإجرامي، في حين أكد ما نسبته (34.3%) من المبحوثين أن سهولة ارتكاب الجريمة المترتب على ضعف الأجهزة الأمنية والرقابية وضعف القانون والعقوبات الرادعة كانت سبباً في تكرار السلوك الإجرامي والعود إليه.

جدول رقم (10) يوضح تأثير اكتساب ثقافة الانحراف

النسبة	التكرار	تأثير اكتساب ثقافة الانحراف
22.9%	8	تعلمتها من أبي
57.1%	20	تعلمتها من أصدقائي في الشارع
8.6%	3	تعلمتها من الأشخاص الكبار
11.4%	4	تعلمتها من السجن
100%	35	المجموع

تتعلق معطيات الجدول رقم (10) من مسلمات نظرية المخالطة الفارقة لعالم الإجرام الأمريكي (أدوين سارلاند) التي افترضت أن السلوك الإجرامي سلوك مُتعلّم مكتسب وليس موروثاً، فقد جاءت آراء أغلب المبحوثين مطابقة للتوجهات العامة لهذه النظرية، فقد أكد ما نسبته (57.1%) من المبحوثين أن اكتسابهم للانحراف والسلوك الإجرامي، وتكراره جاء عن طريق الأصدقاء ورفقاء السوء في الشارع أو الحي، في حين أكد ما نسبته (22.9%) من المبحوثين أن ولي الأمر في الأسرة أو القدوة السيئة كان سبباً في اتجاهه إلى السلوك الإجرامي والعود إليه، كما رأى البعض الآخر ونسبة بلغت (8.6%) من المجموع الكلي أن اكتسابهم للسلوك الإجرامي جاء عن طريق مراقبة أشخاص كبار، في حين أكد ما نسبته (11.4%) من المبحوثين أن إيداعهم في السجن، وتكرار هذا الإيداع مكنهم من الاختلاط بأشخاص ذوي خبرة في السلوك الإجرامي، ومع استمرار الوقت اكتسبوا العديد من الخبرات الإجرامية.

النتائج العامة والتوصيات:

أولاً: النتائج العامة:

أسفرت الدراسة الحالية عن عدة نتائج، لعل أهمها ما يأتي:

1. شكل الذكور أعلى نسبة تجاوزت (91%) مقابل (8.6%) فقط للإناث؛ وذلك لصغر حجم فئة الإناث في مجتمع الدراسة، المترتب في الأصل على العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الليبي، التي تحول دون إعطاء الأرقام الحقيقية لجرائم المرأة، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في

دراسة (مصطفى كارة) عن ظاهرة العود في السجون الليبية، التي بينت ازدياد مستوى العود بين الذكور أكثر منه بين الإناث.

2. أوضحت الدراسة تدني المستوى التعليمي لمعظم المبحوثين، حيث لم تتجاوز نسبة حملة المؤهلات الجامعية (11.4%) من المجموع الكلي، وتتفق هذه النتيجة -أيضاً- مع ما جاء من نتائج في دراسة (مصطفى كارة) : السجون كمؤسسة اجتماعية، التي بينت ارتفاع نسبة العود عكسياً مع التعليم بصورة عامة. كما تتفق هذه النتيجة -أيضاً- مع ما جاء في دراسة (أحمد المجذوب) الموسومة بـ: المجرمون العائدون، التي بينت أن (83%) من العائدين هم من الأميين.

3. أكدت الدراسة أن معظم المبحوثين من ذوي الدخل المنخفضة بنسبة تجاوزت (45.7%) من المجموع الكلي للمبحوثين، وهذا يعني أن الفقر وانخفاض الدخل وانخفاض مستوى المعيشة ربما لعبت دوراً أساسياً أو ثانوياً في عود المجرم إلى السلوك الإجرامي.

4. أوضحت الدراسة أبرز جرائم العود إلى الجريمة، التي تمثلت في جرائم التهريب، وجرائم تعاطي المخدرات والاتجار بها، وجرائم السرقة، والتي شكلت في مجموعها ما نسبته (65.7%) من المجموع الكلي.

5. وعن عوامل ارتكاب جرائم العود وأسبابها أوضحت الدراسة أن انخفاض الدخل والمشاكل الأسرية والطلاق وأصدقاء السوء وطبيعة الحي والجيرة، كانت من أبرز الأسباب في عودة هؤلاء إلى السلوك الإجرامي بما نسبته (88.5%) من المجموع الكلي.

6. أكدت الدراسة أن ما نسبته (40%) من المبحوثين أجابوا بأن عودتهم إلى الجريمة تكررت مرتين أو ثلاث مرات فأكثر، مما يؤكد على وجود عوامل اجتماعية واقتصادية وأسرية وثقافية، ساعدت على العود إلى الجريمة.

7. أوضحت الدراسة أن ما نسبته (65.7%) من عينة الدراسة كانت تشعر بالحرمان وعدم المساواة، مما يؤكد على أن العود مرتبط بنظرة المجتمع لمرتكبي الجريمة.

8. أوضحت الدراسة أن ما نسبته (88.6%) من عينة الدراسة اكتسبت ثقافة الانحراف من الآباء وأصدقاء الشارع ومخالطة المجرمين الكبار، مما يؤكد صحة توجهات نظرية المخالطة الفارقة لعالم

الإجرام الأمريكي (أدوين سارلاند) التي أكدت أن السلوك الإجرامي سلوك متعلم مكتسب وليس موروثاً.

9.

ثانياً: التوصيات:

1. فتح فرص عمل متنوعة، ولا تتطلب شهادات علمية عالية بقدر ما تعتمد على المجهود العضلي، وأن يكون المردود المالي منها مجزياً؛ حتى ينخرط بها الشباب من ذوي الحاجة والتعليم المنخفض.
2. قيام مؤسسات الإصلاح والتأهيل بتشخيص النزلاء الوافدين إليها حسب ظروفهم الاجتماعية، وطبيعة جرائمهم وأعمارهم، وتصنيفهم وفقاً لذلك؛ وذلك لإضعاف النزعة الإجرامية عند المجرمين لأول مرة، ومجرمي الصدفة.
3. توعية أرباب الأسر بضرورة مساعدة أبنائهم وتوجيههم في اختيار أصدقائهم؛ تجنباً لمخالطة رفقاء السوء، وتوفير برامج الترفيه، وشغل أوقات الفراغ.
4. يمكن لوسائل الإعلام ودور العبادة المختلفة -وخاصة المساجد- توجيه البرامج والخطب التي تنبه إلى مخاطر السلوك الإجرامي وتكراره، ونشر الوعي لدى أفراد المجتمع؛ لمحاولة الأخذ بيد مرتكبي الجرائم إلى الطريق السوي، والابتعاد عن الانحراف.
5. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع العود إلى الجريمة باستخدام متغيرات أخرى؛ حتى يُحاط بمختلف الظروف والأوضاع التي تساهم في ظهور ظاهرة العود إلى الجريمة وانتشارها.

قائمة المصادر:

1. أبو توته، عبد الرحمن محمد. (1994). "علم الإجرام". بيروت، منشورات دار النسيم للطباعة والنشر.
2. أبو عامر، محمد زكي. (1986). "قانون العقوبات، القسم العام". الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.
3. الألفي، أحمد عبد العزيز. (1965) "العود إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام، دراسة مقارنة". أطروحة دكتوراه). القاهرة، المطبعة العالمية.

4. الألفي، أحمد عبد العزيز. (1969). "شرح قانون العقوبات الليبي: القسم العام." الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
5. جعفر، علي محمد. (1998). "مكافحة الجريمة: مناهج الأمم المتحدة والتشريع الجزائري." لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
6. حسني، محمود نجيب. (1977). "شرح قانون العقوبات، القسم العام." ، ط4، القاهرة، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.
7. الدبيب، صالح معمر. (2001). "العوامل الاجتماعية الكامنة وراء العود إلى الجريمة." رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة قاريونس.
8. رمضان، السيد. (1990). "الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي." الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
9. سرور، أحمد فتحي. (1981). "الوسيط في قانون العقوبات: الجزء الأول: القسم العام." القاهرة، دار النهضة العربية للنشر.
10. السماك، أحمد حبيب. (1985). "ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقهاء الجنائي الوضعي." الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
11. الشهراني، سعيد. (1412هـ). "دراسة عوامل العود إلى الجريمة في سجن منطقة الرياض." رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.
12. صالح، ناهد. (1969). "العود إلى الإجرام : مفهومه وأنماطه." **المجلة الجنائية القومية**. (ع1).
13. صالح، ناهد. (1975). "العود إلى الإجرام عند المرأة." **المجلة الجنائية القومية**. (ع 2، مج 9).
14. عبد السلام، فاروق السيد. (1409هـ) "العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي." **مجلة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب**.
15. عبد النبي، عمر اكريم. (2007). "خصائص الظاهرة الإجرامية في مجتمع متغير." أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
16. العبيدي، إبراهيم بن محمد. (1411 هـ). "أثر الأسرة في الوقاية من المخدرات." **مجلة الأمن**. (3).
17. عيسوي، عبد الرحمن. (1997). "سيكولوجية المجرم." بيروت، دار الراتب الجامعية.

18. كاره، مصطفى. (1408هـ). "السجون كمؤسسة اجتماعية: دراسة عن ظاهرة العود." مجلة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
19. المجذوب، أحمد. (1972). "المجرمون العائدو." المجلة الجنائية القومية (ع 3، مج 15).
20. محمد، هادي صالح. (1985). "عوامل العود إلى الجريمة." رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد.
21. مصطفى، محمود محمد. (1983). "شرح قانون العقوبات، القسم العام." ، ط6، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.
22. الهريش، فرج صالح. (1999). "علم الإجرام." بنغازي، الدار الأهلية للطباعة والتجليد.